

المحور الثالث: منهجية تحليل النص القانوني.

قبل التطرق لمنهجية تحليل النص القانوني سوف نتطرق إلى:

أولاً: مفهوم النص القانوني:

المقصود من النص، هو النصوص القانونية بالمعنى الواسع فمصطلح النص جاء في صيغة عامة ليتضمن النصوص القانونية الوضعية الملزمة مثل التشريع وما يتفرع عنه، أو مذاهب وأراء الفقه القانوني المتعلقة بمسائل محددة، مع مراعاة بعض الخصوصيات التي تتطلبها طبيعة كل موضوع وحده⁽¹⁾.

ثانياً: مفهوم تحليل النص القانوني.

يستخدم بعض الفقه مصطلح تحليل النص، بينما يستخدم جانب فقهي آخر مصطلح التعليق على النص القانوني. فالمقصود من تحليل النص القانوني هو تفكيك عناصر النص القانوني المكونة له، ومنه التعرف على أجزائه ومكوناته، في حين التعليق على النص القانوني هو محاولة تفسير وتبين، فضلا عن التقييم والنقد لذلك النص بحرية وبأسلوب شخصي.

لذا يبدو وكأن التحليل هو مرحلة أو جزء من التعليق، فالمرحلة الأولى تفكيك النص إلى عناصر وأجزاء، أما المرحلة الثانية فهي التي يتم فيها مناقشة وتقييم ونقد النص مع تبيان الرأي الشخصي، وفي هاته المرحلة يتشابه التحليل مع التعليق، فرغم الإختلاف الفقهي في مصطلح تحليل النص القانوني أو تعليق القانوني، إلا أن الهدف من كلتا الحالتين هو دراسة النص القانوني توضيحه وإبراز إيجابياته وسلبياته في حالة وجودها.

ثالثاً: مراحل تحليل النص القانوني.

حتى يتمكن الباحث من تحليل النص القانوني عليه إتباع خطوات المنهجية التي تساعد على ذلك، وذلك من خلال مرحلتين، مرحلة تحضيرية ومرحلة تحريرية.

¹ علي مراح، منهجية التفكير القانوني نظريا وعلميا، ط4، مزيدة ومنقحة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة 2010، ص

1-المرحلة التحضيرية:

حيث يقوم المحلل في هذه المرحلة كخطوة أولية بتجميع كل المعلومات المتعلقة بالنص، حيث يقوم بالتحليل الشكل بتحديد طبيعة النص (نص قانوني دستوري أو إتفاقية دولية أو نص تشريعي أو تنظيمي)، تاريخ صدوره في الجريدة الرسمية، الجهة مصدرة النص القانوني، مكونات النص القانوني أي عدد فقراته، تحديد الصياغة القانونية للنص أمرة أو مكملة، صريحة أو ضمني، والمخاطبين بالنص.

أما التحليل الموضوعي، فيكون من خلال إستخراج الفكرة العامة للنص القانوني، والأفكار الأساسية لهاته الفكرة العامة تبعا لعدد فقرات النص، ثم وضع خطة للفكرة العامة الأفكار الأساسية ومناقشتها.

كما يقوم الباحث في إطار المنهج المستخدم بتحديد موقع النص القانوني وماهي المواد التي سبقته والتي لحقته، وتحديد الباب أو القسم أو الفصل التي ورد فيه النص، لكون النصوص القانونية تتبع النص العام، والبحث عن الإجتهد القضائي المتعلق بمضمون النص للإستعانة به لدى التحليل، إلى جانب الآراء الفقيه.

2-المرحلة التحضيرية:

تم في هذه المرحلة وضع خطة ملاءمة من أجل مناقشة المسألة القانونية المنصوص عليها في النص القانوني.

أ- الخطة:

عقب معرفة موضوع المسألة القانونية المراد مناقشتها عبر النص القانوني، يتم تصنيف الأفكار الأساسية والثانوية مع إستبعاد ما هو خارج الموضوع ثم ترتيبها من أجل وضع خطة ملاءمة، بحيث كل مبحث يناقش إشكالية من الإشكاليات المثار من النص، وعليه فالخطة مصدرها من النص ذاته.

ولدى وضع الخطة يقتضي التيقن من الأمور الأتية:

- الاتفاق مع موضوع النص والمطابقة له.
- الشمولية أي عدم إهمال أي من الأفكار.
- توازن وتسلسل الخطة.
- عدم تضمن عناوين وأفكار متكررة.

ب- المناقشة:

تتم مناقشة المسألة القانونية بشكل تحريري بدءاً بالمقدمة، ثم صلب الموضوع، إنتهاء بالخاتمة.

ب1- المقدمة:

يتم في المقدمة البدئ بعرض المسألة القانونية المراد مناقشتها بشكل مختصر وجيزة ومركزة، ومن أهم العناصر التي يتوجب أن تحتويها المقدمة هي الإطار العام الذي يندرج فيه النص القانوني، التطرق إلى أهمية الموضوع، ثم طرح الإشكالية التي يتمحور حولها هذا النص وفي الأخير ذكر التقسيم المراد إتباعه للإجابة على هذه الإشكالية.

ب2- صلب الموضوع:

يتم في صلب الموضوع مناقشة النص من خلال المباحث والمطالب والفروع، وذلك إعتقاداً على المعلومات المكتسبة سابقاً أو من المراجع أو الثقافة العامة.

كما يتوجب الحذر من الخروج عن الموضوع، من خلال التقييد بأفكار النص وشرحها ونقدها وإبداء الرأي فيها مع تبريره.

ب3- الخاتمة:

يتم في الخاتمة وضع النتائج والاستنتاجات المتوصل إليها من تحليل النص، التي تهدف إلى تعديل النص أو إلغائه أو حسن تطبيق في الواقع مع عرض البديل إن وجد.